

## النزعة المنطقية عند الشيخ القرافي (ت ٦٨٢ هـ) في كتابه الخصائص

أ.م. د. ضياء حميد دهش (\*)

### المهاد

بدأ التأليف النحوي مبكراً قبل كتاب سيبويه ، وقد أشارت كتب التاريخ النحوي إلى أولية ذلك التأليف ، وإن كان قد ضاع أغلب ذلك النتاج ، وقد وردت مؤلفات عيسى بن عمر على لسان سيبويه مخاطبا الخليل وأنها نيف وسبعون كتاباً ، وما بقي منها غير الجامع الذي بين يديه وكان يسأل الخليل عن غوامضه<sup>(١)</sup>.

ثم ما لبث سيبويه حتى ألف كتابه الكبير ( الكتاب ) الذي بناه على أساس وصف اللغة وبيان الجانب التداولي منها ، غير أن الكتاب لا يخلو من الأسس الأبتمولوجية العقلية التي يمكن أن نطلق عليها المنطق العقلي ، ذلك المنطق الذي يحلو لبعضهم أن يسميه : (المنطق غير الرسمي ) الذي يقوم على تحليل الحجج ، وتقويم الأدلة ، وتقييم المناقشات لينتهي الى استدلال عقلي يبدأ بمجموعة من الملاحظات وينتهي بتفسير مقنع للظواهر المدروسة.

(\*) جامعة بغداد / كلية الآداب .

(١) ينظر أنباه الرواة ٣ / ٣٧٤

ويحدد المنطقة للمنطق العقلي عناصر أساسية يستند إليها وهي : الإرادة والدقة والتأمل ، ولو نظرنا إلى التأليف النحوي منذ عهد سيبوي نجد أنه لا يخلو من هذه العناصر ، ولعل المنزلة في كتاب سيبويه تمثل الصورة الحية للنزعة العقلية في الكتاب فهي تمثل استدلالا عقليا بكلام العرب من خلال التشبيه ، أو التعليل، واستعمالها حجة في إثبات مسألة أو استعمال نحوي أو لغوي ومن أمثلة استعمال المنزلة في التعليل ، يقول سيبويه: (وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقوَ قوَّةَ غيره مما قد تَعَدَّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً وتفَقَّأتُ شَحْمًا، ولا تقول: امتلأتهُ ولا تفَقَّأتهُ. ولا يَعْمَلُ في غيره من المعارف، ولا يقدِّم المفعولُ فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يُقدِّم المفعولُ فيه في الصفة المشبَّهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأنه فعلٌ لا يتعدَّى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدَّى إلى مفعول، نحو كسرتَه فانكسر، ودفعته فاندفع)<sup>(٢)</sup>. ولم يكن علماء العربية تنقصهم الإرادة في التأليف وتحمل مشاق جمع اللغة من لسان المتحدثين بها واستقصائها وصوغ القواعد منها وتطبيقها عبر تأمل تلك اللغة ، والنظر الدقيق في بنائها النحوي واستعمالها وتحري الدقة في وصفها وبيان عناصرها التركيبية ، وبيان اختلافها اللهجي ، ثم (زُرعت في النحو بذرة الخلاف ثم الجدل والاحتجاج منذ بداياته التأسيسية نتيجة الاستقرار المحدود غير المقيد بضوابطه عامة ودقيقة ومحكمة)<sup>(٣)</sup>.

(٢) كتاب سيبويه ١ / ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) الاحتجاج العقلي في النحو العربي ٧.

إنَّ النزعة العقلية في التراث النحوي المبكر متمثلاً بكتاب سيبويه وما تلاه من تأليفات كأصول ابن سراج ومقتضب المبرد اتسمت باستنادها الى المنطق المجرد الذي يقوم على تحليل المنطقي الشخصي والحجج وتقييمها وتفسير النصوص، وبناء الجدل في الأدلة النحوية وتستند النزعة العقلية في النحو إلى منطق اللغة، بينما النحو (منقول من معقول)<sup>(٤)</sup> وتمثلت النزعة العقلية في التراث النحوي المبكر في (حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع)<sup>(٥)</sup> وهو القياس وأركانه المقيس عليه والعلة<sup>(٦)</sup> على أننا لا ننسى أن للخليل أسلوباً خاصاً في إدارة الحوار مع أصحابه قوامه أنه كان يفترض اعتراض السائل على الإجابة ليقلب هو بعد ذلك وجوه الإجابة ذاكراً لها أدلتها ؛ كل أولئك يثبت إمامه بالاحتجاج العقلي الذي لا يكتفي بالقول : ( قالت العرب ) من دون تبرير وتعليل ؛ ولهذا كان التأليف النحوي المبكر تعليمي لا يخلو من التأويل والتعليل ولا ينفك عن النزعة العقلية، علماً أن هذا التأليف قد اكتمل علماً كاملاً قبل دخول علم المنطق إليه ؛ فقد اتسم النحو العربي بالنزعة العقلية منذ أن قال الإمام علي(عليه السلام) لأبي الأسود : اللغة ( حرف واسم وفعل ) ثم عرّف هذه العناصر الثلاثة فقال انحو هذا النحو يا أبا الأسود ، وإذا كان يحلو للبعض أن يسمى التفكير العقلي بـ ( المنطق العقلي ) فالنحو العربي اتسم بالمنطق العقلي قبل ظهور كتاب سيبويه ثم ليظهر جلياً واضحاً في الكتاب ورحم

(٤) الاقتراح ٣.

(٥) لمع الأدلة ٩٣.

(٦) ينظر الاحتجاج العقلي ٣٤.

جعله بعيدا عن متناول المبتدئين والتقليديين من النحويين ، بل جعله قاصرا على النحويين الذين أضافوا مع علمهم بالنحو معرفتهم بالمنطق الشيخ القرافي شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي البهفشيبي ويُلقب بالقرافي نسبة الى القرافة ت ٦٨٢ هـ<sup>(١٢)</sup> في كتابه ( الخصائص ) الذي أوقفه على معرفة خصائص النحو جمع فيه الشيخ القرافي بين النحو والمنطق الصوري أو المنطق الأرسطي ، الذي عُرف بأنه (الآلة القانونية التي تعصم مراعتها الذهن عن الخطأ في الفكر)<sup>(١٣)</sup> ، وسمي صوريا ؛ لأنه مهتم بالشكل دون المضمون وهو يقوم على الاستقراء والقياس والقضايا .

وكتاب الخصائص للقرافي للشيخ القرافي تداخلت فيه المعارف النحوية مع القضايا المنطقية ، وبات كتاب نحو منطقي ، يختلط فيه النحو بالمنطق ، نزع فيه مؤلفه نزعاً منطقياً بحتة ، ولهذا فأنني في بحثي هذا أحاول أن أسلط الضوء على جوانب تلك النزعة مرتباً ما ورد فيه من مسائل المنطق بحسب ورودها في كتب المنطق .

### الأفعال دالة على التصور والتصديق

التصديق عند النحويين ( هو طلب إدراك النسبة المنسوبة الى المسند إليه، وهو غرض الاستفهام بـ (هل) وبالهمزة في بعض الأحيان)<sup>(١٤)</sup> ويبدو أنّ تعريف التصديق عند المناطقة لا يبتعد عن تعريف النحويين المذكورين آنفاً فهو عندهم: (إدراك الحكم أو النسبة بين طرفي القضية)<sup>(١٥)</sup>

(١٢) ينظر في ترجمته الديباج المذهب في معرفة المذهب ٦٢ - ٦٦ .

(١٣) المقرر ١ / ١٥ .

(١٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٢٤ .

(١٥) المعجم الوسيط ١ / ٤١٠ .

الله أبا حيّان التوحيدي حينما قال : ( والبحث في النحو قد يرمي بك إلى جانب المنطق )<sup>(١٦)</sup> وتستمر النزعة العقلية والبحث العقلي في النحو العربي ولا أذهب إلى ما ذهب إليه الفارابي الى أنّ أثر المنطق بدا واضحا جليا عند ابن سراج وتلامذته<sup>(١٧)</sup> فكتب ابن سراج تخلو تماما من مصطلحات المنطق وعباراته ،<sup>(١٨)</sup> وإنّما تنزع نحو الاتجاه العقلي ذلك الاتجاه الذي لمسناه في البحث النحوي المبكر عند ابن أبي أسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر ، وإن كُنّا لا نعدم الجنوح نحوي عصر ابن سراج نحو المنطق وألفاظه فهذا علي بن عيسى الرماني ت ٣٨٤ هـ له رسالة في الحدود يقترب فيها من تأليف المناطقة في المفهوم والمصطلح والحدّ ، وإنّما تجلت النزعة المنطقية في البحث النحوي في القرن السادس الهجري ووجدنا عبارات المناطقة وألفاظهم تتسلل الى المؤلفات النحويين . ويستمر التداخل الخجول بين العلمين عند المتقدمين من النحويين ؛ لتظهر واضحة جلية عند المتأخرين من أمثال ابن هشام ت ٧٦١ هـ الذي نجد مصطلحات المناطقة وعباراتهم تتردد في كتبه من أمثال ( القضية السالبة والموجبة والقضية الشرطية )<sup>(١٩)</sup> ، وعند الأزهرى ت ٩٠٥ هـ في كتابه شرح التصريح على التوضيح<sup>(٢٠)</sup> غير أنّ من تداخلت عنده معطيات اللغة والنحو مع مفردات المنطق حتى اكتسب كتابه عمقا معرفيا جديدا ؛

(٧) المقابسات ١ / ١٧٧ .

(٨) ينظر كتاب الحروف للفارابي ٤٤ - ٤٧ .

(٩) ينظر على سبيل المثال القضية وتفرعاتها والموضوع والمحمول .

(١٠) المسائل السفرية ١٧ .

(١١) ١ / ٤٠٠ .

والتصور هو حضور الأشياء عند العقل (١٦).  
وينطلق الشيخ القرافي من هذه المعاني ليحدد أنَّ  
للأفعال معنى تصوري (١٧). فالمعاني على قسمين  
تصويرية وتصديقية ، والمعاني التصديقية كما  
يرى الشيخ القرافي ( هي المعاني التي يحسن من  
العقل السكوت عليها ؛ لأنَّ المعنى قد كُمل ) (١٨)  
ومن ثمَّ فإنَّ التصديق هو اكتمال المعنى أو إمكان  
إطلاق الأحكام ، فالقول باكتمال المعنى وحسن  
السكوت عليه وإطلاق الأحكام عليه يقترب من  
تعريف المناطقة له فالتصديق عندهم ( هو إثبات  
أمر لأمر بالفعل أو نفيه عنه ) (١٩)

وتعريف المناطقة للتصور يردده الشيخ القرافي  
عند إيراد تعريف التصور فهو يرى أن التصور:  
( هو إدراك ماهية أو حقيقة مع قطع النظر  
عن الحكم بنفي أو إثبات ، كالذي يُفهم من  
قولنا : الإنسان ، أو الفرس ، ونحو ذلك ،  
فهذه صورة مفردة ليس لها معناها حكم ) (٢٠)  
وهو تعريف المناطقة فهم يرون أنَّ التصور  
( إدراك معنى المفرد من غير تعرض لإثبات شيء  
له ، ولا لنفيه ، كإدراك معنى اللذة ، ومعنى الألم ،  
ومعنى المرارة ومعنى الحلاوة ) (٢١) .

ويرى الشيخ القرافي أنَّ التصديق : ( لم يوضع  
له اسم بانفراده ، ولا فعل ولا حرف ، وإنما يحصل  
حالة التركيب من لفظتين فأكثر ، فاشتركت

الاسماء والأفعال والحروف في ذلك ) (٢٢) ، وهذا عين  
ما ذكره المناطقة في التصديق جاء في كتاب المقرر  
بشرح منطق المظفر : ( ليس للتصديق إلا مورد  
واحد وهو النسبة في الجملة الخبرية عند الحكم  
والإذعان لمطابقة للواقع أو عدم مطابقتها ) (٢٣) ، الشيخ  
القرافي قول في التصور فهو يرى أنَّ التصور  
( هو إدراك ماهية أو حقيقة مع النظر عن الحكم  
بنفي أو إثبات ، كالذي يُفهم من قولنا : الإنسان ،  
أو الفرس ونحو ذلك ، فهذه صورة مفردة ليس  
لها ومعها حكم ) (٢٤) ويرى الشيخ القرافي أنَّ  
التصديق لم يوضع له اسم بانفراده ولا فعل ،  
ولا حرف ، وإنما يحصل حالة التركيب من لفظتين  
فأكثر ، فاشتركت الأسماء والأفعال والحروف في  
ذلك ) (٢٥) .

ويتحدث الشيخ القرافي عن التصور وأنَّ من  
الأسماء ما يفيد مركبا فالفرس يفيد مركبا إذ إنَّ  
الفرس إذا ركبته قلت ( ركبت فرساً ) فهتمت من  
الفرس مفهوم الفرس الذي يفيد الركوب ، وكذلك  
إذا أفردته فقلت ( فرس ) أفاد معنى المفهوم منه (٢٦)  
ويرى الشيخ القرافي أنَّ الأفعال في لسان العرب  
لا تفيد إلاَّ المعنى التصوري (٢٧) ، وأرى أنَّ الشيخ  
القرافي في ذلك محق فدلالة الأفعال في حدِّ ذاته دلالة  
إفرادية فالقول في فعل المشي والركض وهو فعل  
بغض النظر عن زمنه فلا يتصور في معنى مشى

(٢٢) كتاب الخصائص للقرافي ١٣٧.

(٢٣) المقرر ١ / ١٢٣.

(٢٤) الخصائص للقرافي ١٣٧.

(٢٥) الخصائص للقرافي ١٣٧.

(٢٦) ينظر كتاب الخصائص للقرافي ١٣٧.

(٢٧) ينظر كتاب الخصائص للقرافي ١٣٧.

(١٦) ينظر المنطق ١٤.

(١٧) ينظر كتاب الخصائص للقرافي ١٣٦.

(١٨) كتاب الخصائص للقرافي ١٢٦.

(١٩) آداب البحث والمناظرة ٨-٩.

(٢٠) كتاب الخصائص للقرافي ١٣٧.

(٢١) آداب البحث والمناظرة ٨-٩.

كقولنا : عمرو أخوك ، وبشر صاحبك ، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون ذلك كقولهم: كتب عبد الله وسراً بكر<sup>(٣٢)</sup> فالتركيب النحوي إتلاف اسم مع اسم أو اسم مع فعل ، ويبدو أن النحويين يقصدون بالتركيب هنا هو تركيب الجملة الاسمية أو الفعلية ، ولم يُشر النحويون الى كون الاسم له معنى أم لا ؛ لأنَّ القضية عندهم تحصيل حاصل؛ فلا بُدَّ في التركيب أن يأتلف اسم مع اسم أو مع فعل ؛ مما يؤدي هذا التجاور إلى التركيب الذي يعتني بمعرفته النحو الوظيفي فالتركيب هو تجاور الألفاظ بعضه مع بعض مؤدية معنى يُحسن السكوت عليه .

ويُعرف الشيخ القرافي المركب ناقلاً قول النحويين : ( اللفظ المركب من لفظين ، دلَّ أحدهما<sup>(٣٣)</sup> حالة التركيب أم لا ، فالدال نحو : قام زيد وغير الدال نحو : بعلبك ورامهرمز<sup>(٣٤)</sup> ) وينقل القرافي تعريف المناطقة للمركب بقوله : ( واصطلاح المنطقين والاصوليين أنَّ المركب ما دلَّ جزؤه على معنى حال التركيب نحو : زيد قائم ، و غلام زيد ؛ فإنَّ كل واحدٍ من هذين المفردين يفيد معناه حال التركيب ، ويكون على هذا ( بعلبك ) و (رامهرمز) ألفاظاً مفردة عندهم ، لعدم دلالة (حالة التركيب) فالمركب عند النحويين يتكون من لفظ أو أكثر كل لفظ يفيد معنى خاص ، وفي حال اجتماعهما يكونان معنى خاص ، ولهذا فـ ( بعلبك ) ليست بمركب ؛ لأنها مكونة من مقطعين لا يفيدان معنى في حال انفصالهما ، فبعلبك مفرد لا مركب ،

(٣٢) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٩ .

(٣٣) كتاب الخصائص للقرافي ١٥٠ .

(٣٤) كتاب الخصائص للقرافي ١٥٠ .

أو يمشي إلا المشي وهكذا بقية الأفعال فلا يفهم من ماهية الأفعال أو حقيقته إلا ما تدل عليه من معنى ولا ينقل دلالة الفعل من دلالة التصور الى دلالة التصديق إلاَّ وضعه في التركيب وقد أشار أنَّ دلالة الفعل التصوري هو بخلاف الاسم والحرف فإنَّ الأسماء عنده لا تفيد معنى تصويرياً إلاَّ إذا رُكبت مع غيرها<sup>(٣٨)</sup> وهذه الأسماء هي ( الأسماء البسيطة، التي وضعتها العرب حرفاً فرداً من المضمرات ، نحو : قمت ، وقمت ، وأكرمك ، وأكرمته وأكرمك ، وأكرمني والياء في غلامي ، ونحو ذلك من الأسماء التي هي حرف واحد من أصل الوضع، فهذه إذا رُكبت أفادت معناها التصوري<sup>(٣٩)</sup> ) ، وعند أفراد الأسماء البسيطة والحروف فإنها لا تفيد تصويراً بل أنها تكون مهملة على عكس الأفعال فإنها تفيد التصوير سواء أكانت مفردة أم مركبة<sup>(٤٠)</sup> وهنا يقترب الشيخ من رأي المناطقة الذين يرون أنَّ التصديق يكون (أيضاً تصوراً ولكنّه تصور يستتبع الحكم وقناعة النفس وتصديقها)<sup>(٤١)</sup> فالتصور عند المناطقة تصديق لكنه تصور مستتبع للحكم فإن كان تصوراً مجرداً استحق أن يطلق عليه لفظ التصور والأسماء البسيطة – الضمائر – والحروف إن كانت مفردة مجردة عن التركيب كانت تصوراً وإن رُكبت حكم عليها حكم يناسب دلالة التركيب كانت عند ذلك تصديقا .

### تعريف التركيب

يعرف النحويون التركيب بقولهم إنَّ : ( الاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً ،

(٢٨) ينظر كتاب الخصائص للقرافي ١٣٨ .

(٢٩) كتاب الخصائص للقرافي ١٣٨ .

(٣٠) ينظر كتاب الخصائص للقرافي ١٣٩ .

(٣١) المنطق للمظفر ١٤ .

وهذا على عكس ما تبناه النحويون في أنَّ المركب ما رُكِب من لفظين سواء أكان جزء لفظه يدل على معنى أم لا ولهذا ذكر ابن النجار (ت ٩٧٢ هـ) أنَّ ( يضرِب مفرد على مذهب النحاة ومركب على مذهب المناطقة ) (٣٥).

ولم يذهب الشيخ القرافي مذهب النحويين في تعريفهم للمركب بل انحاز الى المناطقة ورأى رأيهم في كون المركب ما دلَّ جزء لفظه على جزء معناه (٣٦) كـ (غلام زيد) فيدل جزء لفظه (غلام) على معنى (زيد) ، ويرى القرافي أنَّ ( أقوم ) مركب ؛ لأنَّ الهمزة دالة على المتكلم وهي جزء لفظ ( أ + قوم ) و(قمت) مركب ؛ لأنَّ التاء دالة على المخاطب وهي جزء لفظ ( قام + ت ) (٣٧) بل يذهب المناطقة إلى أكثر من ذلك فهم يرون أنَّ ( زيد ) مركب إن كانت جوابا لسائل يسأل من جاءك فتقول : زيد ؛ لأنَّ أصل (جاءني زيد) فتحذف التركيب وتبقي زيد اعتمادا على قرينة السؤال بل يرى المناطقة أن ( زيذا) هنا مركب تام (٣٨) ولا نعدم ذكرا لما أشار إليه القرافي في كتب النحويين فهذا السيوطي يُعرف الكلمة بقوله : ( الكلمة بأنَّها قول مفرد مستقل ) (٣٩) ثم ( خرَّج بالمفرد المركب وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة ، وياء النسب ، وتاء التأنيث ، وألف (ضارب) فليست بكلمات ، لعدم استقلالها ) (٤٠) وعلى قول السيوطي

(٣٥) شرح الكوكب المنير ١/ ١٠٩ .

(٣٦) ينظر المقرر بشرح منطق المظفر ١/ ٧٨ - ٧٩ .

(٣٧) ينظر كتاب الخصائص للقرافي ١٥١ - ١٥٢ .

(٣٨) ينظر المقرر بشرح منطق المظفر ١/ ٧٨ .

(٣٩) همع الهوامع ١/ ٤ - ٥ .

هذا فزيد جوابا لمن سألك من جاءك فتقول زيد ليست مستقلة لأنَّها جزء من مركب مقدر في الكلام تقديره ( جاءني زيد ) ولهذا فإنَّ القرافي يرى تركيب ( أقوم ) و ( قمت ) تلك التي يراها النحويون مفردة لا مركبة .

وينقل التهانوي عن المناطقة تفريقهم بين المؤلّف وبين المركب بقوله : ( وربّما يفرّق بين المركب والمؤلّف فيقال بتثليث القسمة . اللفظ إمّا أن لا يدلّ جزؤه على شيء أصلا وهو المفرد ، أو يدلّ . فإمّا أن يدلّ على جزء معناه وهو المؤلّف أو لا على جزء معناه وهو المركّب ، وهذا هو المنقول عن بعض المتأخرين . وقيل : إنهم عرفوا المؤلّف بما عرّف به المركّب في المشهور ، وهو ما تقصد بجزء منه الدلالة على بعض ما يقصد به حين ما يقصد به ، والمركّب بما يدلّ جزؤه لا على جزء المعنى) (٤١) . وما ذكره التهانوي أشار إليه رائد الحيدري في المقرر وأنه قول القطب في المطالع لكنه أشار بعد ذلك أنه منقول عن بعض المتأخرين (٤٢) إلّا ما نجده في كتب المناطقة من تعريف المركب بقولهم : ( هو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء) (٤٣) والذي أراه أن مدار الأمر يدور حول قولهم ( حين هو جزء ) فليس كل المركبات يدل جزء لفظها على جزء معناها فقولنا : ( عبد الله ) علما لشخص لا يدل جزء لفظها على جزء معناه فعبد الله (علما) له صفة فجزء معناه ( عبد ) ليس جزءاً لمعناه حال تركيبه فهو يختلف

(٤٠) هامش المحقق ١٥٢ وينظر همع الهوامع ١/ ٤ - ٥ .

(٤١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٤٣٥ .

(٤٢) ينظر المقرر ١/ ٧٨ .

(٤٣) المنطق .

عن (غلام زيد) فهذا التركيب يدل جزء لفظه على جزء معناه؛ ولهذا يرى المناطقة أن (عبد الله) ليس من المركبات حال كونه علما وأدخوله في المركبات إن كان صفة<sup>(٤٤)</sup> ويبدو لي أن الشيخ القرافي قد أخذ بهذا الرأي ولهذا ذهب إلى أن (قمت) مركبا لأن جزء لفظه يدل على جزء معناه ويرى أن الفعل الماضي يكون مركبا في بعض صورته (إذا دخلت فيه الهمزة الدالة على السلب أو الدخول في الشيء مثل السلب قولهم: أشكاه، إذا أزال شكايته)<sup>(٤٥)</sup>.

### دلالة الألفاظ على المعاني:

تحدث المناطقة عن دلالة الألفاظ على المعاني، وقد شغل هذا البحث في هذا الموضوع مقدمات الكتب المنطقية، فهم يقسمون - أي المناطقة - دلالة الألفاظ في بيان وجوه دلالتها ونسبتها إلى المعاني تقسيمات عديدة (القسمة الأولى: أن نقول: الألفاظ تدل على المعاني من ثلاثة أوجه متباينة؛ الوجه الأول الدلالة من حيث المطابقة، كالاسم الموضوع بإزاء الشيء، وذلك كدلالة لفظ الحائط على الحائط.

والآخر أن تكون بطريق التضمن؛ وذلك كدلالة لفظ بيت على الحائط، ودلالة لفظ الإنسان على الحيوان)<sup>(٤٦)</sup> ويرى المناطقة أن الألفاظ تدل على معانيها بطريق المطابقة والتضمن<sup>(٤٧)</sup>.

والناظر في كتاب الخصائص للشيخ القرافي يجد أن الشيخ رحمه الله ينطلق من قول المناطقة

(٤٤) ينظر المقرر شرح منطق المظفر ١ / ٧٩.

(٤٥) كتاب الخصائص للقرافي ١٥٢.

(٤٦) معيار العلم في فن المنطق ٧٢.

(٤٧) ينظر معيار العلم ١٠٥.

المذكور آنفا ليحدد في الخصيصة التاسعة وهو يتحدث عن خصيصة الاسم في معرض حديثه عن دلالة الألفاظ، أن الألفاظ سواء أكانت مهملة أم مستعملة نجد أن حروف تدخل عليها ثم قال: (هذه الألفاظ لها حالتان: حالة تكون مستعملة في مدلولاتها حقيقة أو مجازاً، وتارة تعتبر من حيث هي لا تؤخذ بوصف كونها مستعملة في المعاني)<sup>(٤٨)</sup> فدلالة الألفاظ عند الشيخ القرافي هي إما أن تكون حقيقية أو مجازاً وهي عين ما ذكره المناطقة في دلالة الألفاظ على مدلولاتها حقيقة أو تضميناً. لكن على ما هو معلوم من مباحث المناطقة أنهم توسعوا في دلالة اللفظ على المعنى، وبيان الدال والمدلول والمشارك وغيرها من التطبيقات التي شغلت مقدمات كتب المنطق

### المطابقة في الدلالة:

تعدُّ المطابقة إحدى مظاهر النزعة المنطقية عند الشيخ القرافي، ويعرّف المناطقة المطابقة بأنها: (اللفظ الدال على تمام المعنى الموضوع له اللفظ كدلالة الرجل على الإنسان الذكر والمرأة على الإنسان الأنثى وهكذا كدلالات الأسماء على مسمياتها التي وضعت لها)<sup>(٤٩)</sup> ويعلل المناطقة سبب التسمية بالمطابقة: (لتطابق الوضع والفهم بالمفهوم من اللفظ)<sup>(٥٠)</sup>.

وقد أشار الشيخ القرافي إلى ما عناه المناطقة من تطابق الوضع والفهم قال: (وإن قلنا ضرب - مثلاً - يدل على المجموع المركب من الزمان والمصدر بالمطابقة)<sup>(٥١)</sup>، وقصد الشيخ القرافي

(٤٨) كتاب الخصائص للقرافي ١٢٥.

(٤٩) آداب البحث والمناظرة ١٣.

(٥٠) آداب البحث والمناظرة ١٣.

بحث دلالة الأسماء على مسمياتها وهي دلالة المطابقة - تنبيه على قاعدة أخرى وهي أنّ العرب قد تضع الحروف والصيغة لمعنى واحد، ولا يُفرد أحدهما بشيء، وهو غالب وضعها، كلفظ فرس فإنّها وضعت فيه الفاء والراء والسين، فوصف بكونه على وزن فَعَلَ فلو غيرت هذا الوزن إلى فُعَلَ أو فَعَلَ كان مهملاً لا موضوعاً لشيء في لغتها، وكذلك غالب الألفاظ الموضوعية، وإن أُفردت الصيغ بالوضع في موضوعات قلائل<sup>(٥٥)</sup> ويشير الشيخ القراني هنا إلى تطابق الحروف والصيغة تطابقاً تاماً فيشير إلى دلالة الفرس وهذا ما يريده المناطق من دلالة المطابقة في دلالة اللفظ على مسمّاه<sup>(٥٦)</sup>، ويرجع الشيخ القراني دلالة المطابقة إلى فهم السامع من كلام المتحدث فقد قال في معرفة دلالة المطابقة: (ولعل فهم السامع من كلام المتكلم كمال المسمى)<sup>(٥٧)</sup>، ويرى الشيخ القراني في دلالة المطابقة والصيغ لمعانيها بأن تقع كل منها لمعناها التي (أفردت بالوضع في غيرها لم يفرد بوضع، فتكون هذه الصيغ كلها دالة بالمطابقة على ما وضعت له)<sup>(٥٨)</sup>، في حين يجعل المناطق دلالة المطابقة لا تنحصر في موضع واحد فقد تنصرف المطابقة لمعان متعددة وليس شرطاً أن يفهم السامع المراد من تلك المعاني فقد يكون (اللفظ موضوع لمعان متعددة فإنّه عند سماعه ينتقل ذهنه إلى ملاحظة تلك المعاني بأسرها فيكون دالاً كل واحد منها مطابقة وإن لم يعلم المراد

من مطابقة الزمان للمصدر، هو ما يحمله الفعل الماضي من الزمن الدال على الماضي وحدث وقع في ذلك الزمان؛ فتطابق الزمن الماضي والحدث تشكل لنا فعل ماضٍ وضرب لنا مثلاً (ضرب) فلولا هذا التطابق بين الزمن والحدث لما عُرفت صيغة الماضي، وهذا التطابق هو عين ما أراد منه المناطق من تطابق المعنى الموضوع له اللفظ كدلالة الرجل على الإنسان، ودلالة اللفظ على تمام معناه يسميه المناطق الدلالة المطابقية أو التطابقية لتطابق اللفظ والمعنى وهي الدلالة الأصلية في الألفاظ التي لأجلها وضعت معانيها<sup>(٥٩)</sup> وإلى هذا يشير الشيخ القراني في حديثه عن الفعل ودلالته على الزمان المعين بالتضمن، وقد لا يشير وهو يرد على النحويين في ذهابهم إلى دلالة الفعل على الزمان بالتضمن، وأنّ الفعل الدال على الزمان ولو جُردت صيغته من الحروف المخصوصة كقولنا: (فَعَلَ - يَفْعَلُ) فالأول ماضٍ والثاني مضارع، وهو بهذا فإنّ الفعل دال على الزمان والحروف دالة على المصدر، وبهذا اجتمع شيئان الحروف والصيغة فيكون كل واحد دالاً على معناه بالمطابقة<sup>(٥٩)</sup> والشيخ القراني في قوله الأخير يتفق مع المناطق في مطابقة المعنى الموضوع له اللفظ، وهو تناسب دلالات الاسماء على مسمياتها لتطابق الوضع والفهم<sup>(٥٤)</sup> ويناقش الشيخ القراني قاعدة مطابقة الدلالات على مسمياتها بناء على دلالة المطابقة فيقول: (يحصل من هذا البحث - يقصد

(٥٥) كتاب الخصائص للقراني ١٤٣.

(٥٦) ينظر المكون المنطقي ٥٩.

(٥٧) نفائس الأصول ٢ / ٥٦٤.

(٥٨) كتاب الخصائص للقراني ١٤٩.

(٥١) كتاب الخصائص للقراني ١٤٢.

(٥٢) ينظر المقرر ٢ / ٥٢ - ٥٣.

(٥٣) ينظر كتاب الخصائص للقراني ١٤٣.

(٥٤) ينظر أداب البحث والمناظرة ١٣.

المتكلم من تلك المعاني)<sup>(٥٩)</sup> لكن يبدو أنّ الفعل في نظر الشيخ القرافي يتضمن دلالتين فهو يحمل الدلالة التضمنية في دلالته على الزمان وهو يشير إلى أنّ ما ذكره هو رأي جمهور النحويين قال: (هل يدل على الزمان المعين بالتضمن - يقصد بذلك الفعل - أولاً؟ جمهور النحاة على ذلك وإنّ قولنا: ضرب - مثلاً- يدل على مجموع المركب من الزمان والمصدر بالمطابقة، وعلى كل واحد منهما بالتضمن) <sup>(٦٠)</sup> ويبدو أنّ الشيخ القرافي قد فهم الإشارة إلى الدلالة بنوعيهما التضمنية والتطابقية من قول أبي علي الشلوبين في شرحه على الجزولية قال أبو علي الشلوبين: (الفعل يدل على المصدر بحروفه، ولذلك لا تختلف دلالاته عليه عند تغير صيغته، نحو قام ويقوم، وقم، ولم تختلف دلالاته على القيام، ويدل على الزمان بصيغته؛ ولذلك تختلف دلالاته عليه عند تغير صيغته قام، ويقوم، وقم؛ لأنّ دلالتها على الزمان مختلف)<sup>(٦١)</sup> ففهم الشيخ القرافي من قول أبي علي الشلوبين دلالة التطابق في الفعل من تطابق الزمان في دلالة صيغته الفعل وزمنه، ودلالة التضمن في دلالة أحدهما في الفعل؛ ولهذا فهو يشير إلى قول أبي علي الشلوبين بقوله: (وفيه بحث من جهة أنّ دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء مسماه وهي هنا أنّ الفعل إنّما يدل على أحد الأزمنة الثلاثة بصيغته وهي وزنه المخصوص)<sup>(٦٢)</sup>، وما أشار إليه الشيخ القرافي هنا أمر منطقي بحث

(٥٩) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ١/ ٣١٢.

(٦٠) كتاب الخصائص للقرافي ١٤٢.

(٦١) التوطئة ١١٤.

(٦٢) كتاب الخصائص للقرافي ١٣٤.

فهو يشير إلى علاقة الشكل بالمعنى فقد أوضح أنّ وزن الفعل يدل على زمنه، فكأنّه يقصد وزن الفعل بشكله الذي يكون عليه؛ ولهذا فهو يقول: (وهنا الفعل دلّ على أحد الأزمنة الثلاث بصيغته، وهي أنّه لو جردت هذه الصيغة عن الحروف المخصوصة؛ دلت على الزمان كقولنا فَعَلَ يَفْعَلُ، فإنّنا نفهم من الأول الزمن الماضي، ومن الثاني الزمن الحاضر) <sup>(٦٣)</sup> ولهذا يشير المناطقة في دلالة الشكل على المعنى إلى (إنّ المعنى في الدلالة التضمنية جزءٌ من المعنى الذي يدل عليه اللفظ مطابقة، ويمثل لذلك بدلالة الإنسان على الحيوان وحدة، أو على الإنسان وحده، ودلالة المثلث على الشكل بمعنى أنّه اسم لمعنى جزؤه الشكل)<sup>(٦٤)</sup> وأشار الشيخ القرافي إلى تلازم الشكل والمعنى وأنّ الشكل قد يتغير فيتغير معه المعنى، أو قد يُهمل المعنى بغياب الشكل المعهود قال: (إنّ العرب قد تضع الحروف والصنعة بمعنى واحد، ولا يُفرد أحدهما بشيء، وهو غالب وضعها، كلفظ فرس، فإنّها وضعت فيه الفاء والراء والسين، فوصف بكونه على وزن فَعَلَ فلو غيرت هذا الوزن إلى فَعَلَ أو فَعَلَ كان مهملاً لا موضوعاً لشيء في لغتها)<sup>(٦٥)</sup> وما ذكره الشيخ القرافي أشار إليه المناطقة وأطلقوا عليه الدلالة الالتزامية وهي عندهم (دلالة اللفظ على المعنى على سبيل الاستتباع والالتزام، بأن يكون اللفظ دالاً بالمطابقة على المعنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي لا كالجزم منه بل هو مصاحب ملازم

(٦٣) كتاب الخصائص للقرافي ١٤٣.

(٦٤) المكون المنطقي في الدلالة عند العرب ٦٠.

(٦٥) كتاب الخصائص للقرافي ١٤٥.

له)<sup>(٦٦)</sup> ويضرب الشيخ القرافي مثلاً في دلالة اللفظ على المعنى يقول : ( مَفْعَلٌ و مَفْعِلٌ يدل بصيغته على المكان والزمان والمصدر بطريق الاشتراك ، مع قطع النظر عن الحروف ، وكذلك مَفْعَلٌ بكسر الميم يدل على الألة التي يُفَعَلُ بها الشيء ، كالمنجل ، والمروحة والمهراس وكذلك الفِعْلَةُ - بكسر الفاء - يدل بصيغتها على الهيئة وبفتحتها على المرة الواحدة من أي مصدر كان )<sup>(٦٧)</sup> ويشير الشيخ القرافي كذلك إلى المطابقة الكلية بين الشكل والمعنى وهو ما يسميه المناطقة بدلالة الالتزام فيقول مشيراً إلى دلالة الأوزان : ( فلو غيرت هذا الوزن فَعَلٌ أو فَعَلَ كان مهملاً لا موضوعاً لشيء في لغتها)<sup>(٦٨)</sup> وفي مثل هذا التلازم يقول عنه المناطقة بأنّه : ( اللزوم البين بالمعنى الأخص ، والمقصود به أن يكون تصور الملزوم مستلزماً لتصور اللزوم)<sup>(٦٩)</sup> وجرياً وراء دلالة الالتزام وتصور الملزوم أشار الشيخ القرافي إلى دلالة صيغة الفاعل بدلالاتها فـ ( الفاعل يدل بصيغته على فاعل الفعل ، والمفعول يدل بصيغته على المفعول وكذلك ما التحق به)<sup>(٧٠)</sup> وتقتضي المطابقة بين اللفظ والمعنى في اللغة عند المناطقة ثلاثة ألفاظ في كل قضية : واحدة للموضوع وواحد للمحمول وواحدة لربط المحمول بالعلم ، ويرى المناطقة أنّ المطابقة ( في اللغة العربية اقتصر كثيراً على لفظين فقيل هو زيد بصير ، والأصل أن يقال زيد

(٦٦) الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١ / ١٣٩ .

(٦٧) كتاب الخصائص للقرافي ١٤٥-١٤٦ .

(٦٨) كتاب الخصائص للقرافي ١٤٥ .

(٦٩) المكون المنطقي ٦٣ .

(٧٠) كتاب الخصائص للقرافي ١٤٧ .

هو بصير بزيادة حرف الرابطة ، فإذا قدم حرف الرابطة على غير فقيل زيد هو غير بصير ، صار زيد من جانب موضوعاً وغير بصير من جانب آخر محمولاً ، ولفظ هو متخلل بينهما رابطاً لأحدهما بالآخر فيكون إيجاباً؛ فإن أردت السلب قلت زيد ليس هو بين السلب والمحمول ، وكذلك تقول زيد ليس هو غير بصير فتكون الرابطة قبل أجزاء المحمول متصلة به)<sup>(٧١)</sup> .

### الجمع بين النقيضين :

الذي عليه جمهور المناطقة ومؤلفيهم أنّ التقابل أربعة أقسام :

- ١- تقابل النقيضين : ويقصدون به العدم والوجود وهما لا يجتمعان أبداً .
- ٢- تقابل الملكة وعدمها ، كالعَمى والبصر ، والعزوبة والزواج ولا يمكن وجود أحدهما إلاّ في موضع يمكن أن يكون فيه الآخر ، لكنهما لا يجتمعان أبداً .
- ٣- تقابل الضدين ، كالباردة والحرارة ، والليل والنهار ، وهما وجوديان يتعاقبان على الشيء لكن لا يجتمعان .
- ٤- تقابل المتضايقين مثل الأب والابن ، والفوق والتحت ، ويلاحظ أنّ المتضايقين عند تعقل أحدهما هو تعقل الآخر ، فإن وصف أنه أب فلا بدّ أن يكون له ابن ، ويرى المناطقة أنّ بعض أمثلة تقابل المتضايقين يمكن أن يترافعا فيجتمعان في مكان واحد ، يضرب المناطقة لهذا أمثلة فالحجر لا يمكن وصفه أنه أب أو ابن<sup>(٧٢)</sup> ، ولم يخرج الشيخ القرافي عمّا قرره المناطقة في اجتماع

(٧١) معيار العلم في فن المنطق ١١٥ .

(٧٢) ينظر المنطق للمظفر ٥٥-٥٧ .

تقابل العدم والملكة، لا تقابل السلب والإيجاب، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ولا حي ولا ميت، إذ ليس بقابل لهما. قيل لك: أولاً هذا لا يصح في الوجود والعدم، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر<sup>(٧٦)</sup>.

### القضية :

ذكر الشيخ القراني القضية في معرض حديثه عن الخصيصة الثانية وهي خصيصة الحرف عند رده على قول النحويين ( الحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه ، وهذا من خصائص لا يشاركه فيه اسم ولا فعل ، والسؤال : المُخبر عنه في هذه القضية إمَّا اسم أو فعل ، أو حرف فإن كان اسماً مخبراً به وعنه فتكون القضية كاذبة ؛ وإن كان فعلاً فالفعل يصح الإخبار به ، فالإخبار عنه بأنه لا يُخبر به كذب؛ وإن كان حرفاً فقد أخبرت عنه بأنه لا يُخبر به ولا عنه ، وهو خبر عنه ، فهو متناقض<sup>(٧٧)</sup> ، والنحويون مقرون أنّ الحرف لا يُخبر به ولا عنه<sup>(٧٨)</sup> ، ويفسر ابن يعيش عدم الإخبار بالحرف بقوله : (ولا يصح أن يُسند إلى الحرف أيضاً شيء؛ لأنّ الحرف لا معنى له في نفسه ، فلم يُفد الإسناد إليه ، ولا الإسناد إلى غيره )<sup>(٧٩)</sup> ، ولم يرتض الشيخ القراني ما ذهب إليه النحويون من أنّ الحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه مسمياً ما ذهبوا إليه قضية كاذبة والقضية في عرف المناطقة هي الخبر<sup>(٨٠)</sup> ويتخذ المناطقة

(٧٦) التدمرية ١٠-١١.

(٧٧) كتاب الخصائص للقراني ٨٠.

(٧٨) ينظر الأصول ابن سراج ١ / ٤٠.

(٧٩) شرح المفصل ١ / ٨٦.

(٨٠) ينظر خلاصة المنطق ٤٢.

النقيضين قال في معرض حديثه عن السلب عندما يتناقض مع الثبوت : (غير أنّه تقرر في علم المنطق أنّ شرط التناقض بين النقيضين شرائط ثمانية ؛ إحداها : اتحاد الإضافة ، وهنا الإضافة متعددة)<sup>(٧٣)</sup> ، وما ذكره الشيخ القراني مصداق لما ذكره المناطقة في اجتماع التنقيضين وأنه يستلزم ( اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كلّ كذب الأخرى ، ولا بُدّ لتحقيق التناقض بين قضيتين من الاختلاف بينهما من أمور ثلاثة : الكيف ، والكم ، والجهة )<sup>(٧٤)</sup> فلم يبتعد الشيخ القراني عمّا ذكره المناطقة في اجتماع المتناقضين إذا كانا متضايفين إذا أمكن اجتماعهما في مكان واحد كوصف الحجر أنّه لا أب ولا ابن لعدم حملة هذه الصفة .

ويفرق المناطقة فيما يمكن أن يجتمع فيه النقيضان فيما يمكن تصوره في الذهن وخارجه، فلا وجود للمتقابلين للاجتماع خارج في الذهن بل لا يمكن تصور ذلك ، قال الإيجي : (فلا وجود للمتقابلين ههنا في الخارج أصلاً لأن ثبوت النسبة وانتفاءها ليسا من الموجودات الخارجية بل من الأمور الذهنية فإذا حصل في العقل كان كل منهما عقداً أي اعتقاداً فالمتقابلان ههنا يوجدان في الذهن وهو وجود حقيقي لهما أو في القول إذ عبر عنهما بعبارة وهو وجود مجازي)<sup>(٧٥)</sup> غير أنّ بعض المناطقة لم يرتض القول باجتماع النقيضين ، وإن كانا متضايفين (فإن قلت: إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لهما، وهذان يتقابلان

(٧٣) كتاب الخصائص للقراني ٨٤.

(٧٤) هامش المحقق رقم ١٠ ص ٨٤.

(٧٥) المواقف ١ / ٤٢.

من ( القضية أساسا للتحليل ولكشف ما تنطوي عليه من بناء منطقي وعلامات تربط بينهما وبين قضايا أخرى) <sup>(٨١)</sup> ، ومن المعلوم أنَّ المناطقة يقسمون القضايا تقسيمات عديدة منها القضية الصادقة والكاذبة ، ويُعرف المناطقة القضية الكاذبة أنَّها القضايا التي : (يقضي بها الوهم في أمور غير محسوسة) <sup>(٨٢)</sup> ، ويقضي المناطقة بكذب القضية ؛ لأنَّ ( الوهم تابع للحس فحكمه في غيره كذب ككل موجود في جهة يُعرف كذبه بأنَّه يُساعد العقل في المقدمات المنتجة نقيض الحكمة) <sup>(٨٣)</sup> ، فيجعل المناطقة القضية كاذبةً لتعلقها بالوهم ، ويرى المناطقة أنَّ هذا (الوهم تابع للحس ، والحس تابع للمزاج) <sup>(٨٤)</sup> وهذا يعني أنَّ الآراء التي لا تثبت أمام الدليل إنَّما هي آراء مزاجية ؛ ولذا تعدُّ خاطئة فيسميها المناطقة قضية كاذبة.

ويبدو أنَّ الشيخ القراني انطلق من مبدأ المناطقة هذا في الحكم على رأي النحويين القائل: الحرف لا يُخبر به وعنه <sup>(٨٥)</sup> ؛ فرد عليهم بقوله : ( السؤال : المخبر عنه في هذه القضية ، إمَّا اسم ، أو فعل أو حرف ، فإن كان اسما فلا سم مخبر عنه ، فتكون القضية كاذبة ) <sup>(٨٦)</sup> ، ثم نقل الشيخ القراني إجماع النحويين في أنَّ الاسم يصح الإخبار به وعنه وأن هذين الوصفين لا يجتمعان إلَّا في الاسم وهو من خصائصه <sup>(٨٧)</sup> ، ويبدو أنَّ الشيخ القراني

(٨١) المدخل إلى علم المنطق ٦ .

(٨٢) المختصر في المنطق ٢٩ .

(٨٣) المختصر في المنطق ٢٩ .

(٨٤) الهوامل والشوامل ٧٤ .

(٨٥) ينظر الأصول لابن سراج ١ / ٤٠ .

(٨٦) كتاب الخصائص ٨٠ .

(٨٧) ينظر كتاب الخصائص للقراني ٩٨ .

لم يقر اجماع النحويين وأنَّ الأمر خلاف ذلك قال: ( إنَّ الاسم يصح الإخبار بمسماه وعن مسماه ، معبرا عنه بلفظه ، نحو زيدٌ كاتب ، فالإخبار إنَّما هو مسمى زيد لا عن لفظ زيد وإلَّا لكذبت القضية ، فإنَّ لفظ زيد لا يُكتب ، غير أنَّه عبر عن المسمى بلفظ زيد الذي هو اسم ، والإخبار بمسمى كاتب لا بلفظ كاتب وإلَّا لكذبت القضية ) <sup>(٨٨)</sup> ؛ وهنا يُعبر الشيخ القراني عن الخبر بالقضية وهي تسمية المناطقة للخبر ، ويشير إلى كذب الخبر أو القضية فيما لو كان الخبر (قائم) خبرا عن لفظ (زيد) لا عن مسماه لكان الخبر (القضية) كاذباً فلفظ زيد (الزاي والياء والدال) لا يقوم إنَّما يقوم المسمى بلفظ زيد ؛ فحكَّم الشيخ القراني عند ذلك بكذب القضية ، وينطلق الشيخ القراني في كذب القضية مما يقرره المناطقة في الحكم على القضية بأنَّها كاذبة عندما يدخلها الوهم ، فالقضية تكون كاذبة عندما يتوهم أحدهم أنَّ (قائم) خبر عن لفظ (زيد) لا عن المسمى ؛ ولهذا ذكر الشيخ القراني أنَّ لفظ (زيد) يمكن أن يخبر عنه بقولنا: (زيد ثلاثة أحرف) و (زيد ساكن الوسط) <sup>(٨٩)</sup> ؛ وبهذا تكون القضية صادقة برفع الوهم عنها على حدِّ قول المناطقة <sup>(٩٠)</sup> .

وبهذا فقد ردَّ الشيخ القراني على النحويين إجماعهم أنَّ الحرف لا يخبر عنه ولا به لأنَّها قضية كاذبة ؛ فهي قائمة على الوهم وقد ردَّ إجماع النحويين في عدم دخول حروف الجر على الأفعال والحروف ، وهم أنفسهم يدخلونها عليها ويرى

(٨٨) كتاب الخصائص للقراني ٩٨ .

(٨٩) ينظر كتاب الخصائص للقراني ٩٩ .

(٩٠) ينظر المختصر في المنطق ٢٩ .

مفصلاً، فما من صفة لازمة إلا ويمكن وجودها في التصور المفصل، وحذفها في التصور المجمل<sup>(٩٤)</sup>، وينسب النحويون عبارة أرسطو (الإنسان حيوان ناطق) إلى ما يسمى بالقضية المحصورة، وهي أن يكون الموضوع (المبتدأ) كلي بيّن فيه أنّ الحكم فيه لتمام الأفراد (الإنسان حيوان ناطق) وهو يشمل كل الأفراد.

فيجوز المناطقة الإخبار بجزء المبتدأ في قول أرسطو (الإنسان حيوان ناطق)؛ لأنّ صفة النطق صفة لازمة للإنسان لا يشاركه فيها غيره، واعتقد أنّ المناطقة محقون في ذلك؛ فقد جوز النحويون (زيد قائم) على الرغم من أنّ (القائم) هو زيد بعينه، وأنّ القيام صفة (زيد)، وقد أجازوا الإخبار بها على الرغم من أنّها صفة غير لازمة وتشمل عموم أفراد جنسه؛ ولكن مع ذلك جعلت خبراً عن المبتدأ (زيد)، فلا ضير في جعل (ناطق) خبراً عن المبتدأ علماً أنّ صفة النطق صفة لازمة للمبتدأ، ولا يشمل أفراد الحيوان، علماً أنّ القول (إنّ الإنسان حيوان ناطق) هي إحدى الكليات الخمسة وتسمى الفصل وهي الداخلة في الحقيقية، أي هي الكلية التي تبين حقيقة الإنسان، فلا ضير إذن من الإخبار بها؛ لأنّها تتمم فائدة، وفي عرف النحويين أنّ الخبر هو الجزء المتمم فائدة، فالفائدة تحققت في قولنا: الإنسان حيوان ناطق فقد بينت جزءاً من حقيقة الإنسان. ويبدو أنّ الشيخ القرافي قد اقتنع بمسوغات المناطقة في تجويز الإخبار بجزء المبتدأ؛ إذا كان صفة لازمة له؛ ولهذا قال: (الصفات لازمة أو

أنّ قول: (إنّ سوف إذا دخلت على تقوم) - الذي هو فعل مضارع - خلصته للاستقبال كـ (إنّ) و (إذا) الشرطيتين فينصب (سوف) بأنّه اسم (إن) وهو حرف<sup>(٩١)</sup> فهو يرى أنّ النحويين وقعوا فيما منعه فأدخلوا الحرف على الحرف والحرف على الفعل؛ فأدخلوا (سوف) على الفعل المضارع ليخلصه إلى الاستقبال، ثم يرى أنّهم لو قالوا: إنّ هذه الكلمات كلها أسماء، كذبت القضية بسبب ما وقع فيه من وهم، فد (سوف) ليس باسم و (نقوم) كذلك ليس باسم، وهم بذلك وقعوا في وهم سموه (كذب القضية) <sup>(٩٢)</sup>.

### الإخبار بجزء المبتدأ:

انتقد الشيخ القرافي تجويز المناطقة عبارة أرسطو طاليس: (الإنسان حيوان ناطق)؛ لأنّ هذه العبارة غير صحيحة فلا يجوز الإخبار بجزء المبتدأ فلا يجوز أن نقول: (القميص كم) إنّما (ينبغي أن يكون كل جزء يجوز الإخبار به، فكما جوزتم: الإنسان حيوان أو ناطق، وهو جزء؛ جوزوا: العشرة خمسة و القميص كم و الدار لبنة، وغير ذلك من الأجزاء، لكن هذه لا يجوز اتفاقاً، فتمتنع بقية الأجزاء، وإلاّ فما الفرق بين الجزء الذي يصح أن يكون خبراً والذي لا يصح أن يكون خبراً)<sup>(٩٣)</sup> فيرى المناطقة جواز الإخبار بجزء المبتدأ وتجويزهم عبارة أرسطو طاليس بجواز الإخبار بالأجزاء إن كانت صفة لازمة له؛ وإذ تصور أنّ (الإنسان حيوان ناطق) ولم يتصور الحيوان مفصلاً لم يكن قد تصور الإنسان

(٩١) كتاب الخصائص للقرافي ١٢٧.

(٩٢) كتاب الخصائص للقرافي ١٢٧.

(٩٣) كتاب الخصائص للقرافي ١٩٩.

(٩٤) الرد على المنطقيين ٤١٩.

عارضه : إن حصل الاتحاد الخارجي فيها صح الحكم وإن حصل التعدد الذهني حصلت الفائدة ... وإن انتفى الاتحاد الخارجي انتفى الحكم ، أو تعدد الذهني وانتفت الفائدة ، وعلى هذا صح قولنا : الإنسان ناطق وحيوان ، إلى غير ذلك من الأجزاء المتحدة في الخارج ؛ لأن هذه الأمور كالناسي والحساس والناطق والجسمية ، وغير ذلك من الأجناس العالية والمتوسطة وفصولها) (٩٥) ، وبهذا فقد استحسن الشيخ القرافي ما سوغ به جواز الإخبار بجزء المبتدأ وجعلها من الكليات الخمسة وهو الفصل كالإحساس والجسمية ؛ ولهذا أجاز الإخبار به

**الكم :**

ويُعرف المنطقة الكم بقولهم : ( العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته ، وهو إمَّا متصل أو منفصل ؛ لأن أجزاءه إمَّا أن تشترك في حدود يكون منها نهاية جزء وبداية آخر وهو متصل ؛ أو لا وهو المنفصل) (٩٦) ، ويعرف الشيخ الغزالي ت ٥٠٥ هـ الكم وأنواعه بقوله : (الكم عرض، وهو عبارة عن المعنى الذي يقبل التجزؤ والمساواة والتفاوت لذاته، فالمساواة والتفاوت والتجزؤ من لواحق الكم، فإن لحق غيره فبواسطته لا من حيث ذات ذلك الغير، وهو ينقسم إلى الكم المتصل والمنفصل ، أمَّا المتصل فهو كل مقدار يوجد لأجزائه حد مشترك يتلاقى عنده طرفاه، كالنقطة للخط والخط للسطح... وأما المنفصل فهو الذي لا يوجد لأجزائه لا بالقوة ولا بالفعل شيء مشترك يتلاقى عنده طرفاه كالعدد والقول، فإنَّ العشرة

(٩٥) كتاب الخصائص للقرافي ٢٠٣ .

(٩٦) كتاب التعريفات ١٣١ .

مثلا لا اتصال لبعض أجزائها ببعض) (٩٧) . وقد أجاز المناطقة تجزئة المعنى والمساواة كما رأينا ذلك في قول الغزالي، كما أجازوا انقسام المعنى لذاته غير أنَّ الشيخ القرافي لم يجوز انقسام العشرة إلى نصفين وإن أجاز المناطقة المساواة في المعنى لأنَّ العشرة عنده زوج فلا يصح عنده المساواة في المعنى فد ( صحَّ الحكم العشرة زوج ، ولم يصح العشرة خمسة ، وإن كانت الأعداد كلها وصفاتها نسبا ، وإضافات ذهنية لا يوجد منها شيء في الخارج أن العدد مركب من الوحدات ، وهي مفترقة في الذهن افتراقا متباينا؛ ولذلك سُمي بالكم) (٩٨) فالخمس إلى العشرة كم منفصل وهي جزء منها ؛ ولهذا يرى الشيخ القرافي أنه لا يجوز الإخبار بجزء المبتدأ فلا يصح الأخبار بهذا الكم المنفصل فلا يجوز أن نقول : ( العشرة خمسة ) .

**السلب :**

السلب من المصطلحات التي استعملها المناطقة في كتبهم ، ويدور بكثرة عند الشيخ القرافي في كتابه الخصائص . والسلب لغة : هو الأخذ والنزع والاختلاس، والاختطاف (٩٩) ، أمَّا اصطلاحا : فالسلب عند المناطقة : (هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين، وهو الحكم بلا وجود المحمول لموضوع) (١٠٠) ، وهذا المصطلح كثير الدوران في كتب المناطقة واستعمله الشيخ القرافي بكثرة في

(٩٧) معيار العلم في فن المنطق ٣١٧-٣١٨ .

(٩٨) كتاب الخصائص للقرافي ٢٠٧-٢٠٨ .

(٩٩) ينظر مقياس اللغة ٩١/٣ مادة سَلَبَ والمحكم والمحيط الأعظم ٨ / ٥٠٤ مادة سَلَبَ .

(١٠٠) النجاة لابن سينا ١ / ٢١ .

كتابه الخصائص في أكثر من موضع ، فقد ذكره في الخصيصة الثانية في نفي الخبر عن الحرف وأنَّ الحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه ثم قال ذاكرة سؤال النحويين وهو (لا نُسلم أنَّ قولنا : الحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه ، لأننا لم نقصد بهذا السلب سلب خبر خاص ، بل سلب مطلق الخبر؛ لأنَّ الحرف لا يجوز أن يُثبت له الخبر مطلقاً ، فمقصود النحاة حينئذٍ سلب مطلق الخبر ، وهو القدر المشترك بين جميع الأخبار)<sup>(١٠١)</sup>، وهنا ينطلق الشيخ القرافي من مفهوم المنطقة في السلب المطلق وهم يقصدون بالسلب المطلق نفي الفكرة القائمة بالحرف كونه لا معنى له إلاً بغيره فلا يُخبر به فلا يُمكن أن تقول : (زيد في .....) وتسكت فلا يفهم المعنى إلاً باكتمال الجملة (في الدار) ويرى بعضهم أنَّ الحرف مع مجروره لا يُخبر به بل بمتعلقه (استقر في الدار) ، ولعل الأقرب إلى ذلك قول : المنطقة في تعريف السلب المطلق : ( هو رفع النسبة الوجودية )<sup>(١٠٢)</sup> فهو الأقرب إلى قول القرافي : ( فمقصود النحاة حينئذٍ سلب مطلق الخبر ، وهو القدر المشترك بين جميع الأخبار )<sup>(١٠٣)</sup> ، وهي النسبة الوجودية التي أشار إليها المنطقة وهو الذي أشار إليه الشيخ القرافي بمطلق السلب قال : ( فإننا إذا قلنا : الفعل لا يُخبر عنه فإننا سالبون لمطلق الخبر لا لخبر خاص )<sup>(١٠٤)</sup> ، ولم يخرج الشيخ القرافي عمَّا ذكره المنطقة

(١٠١) كتاب الخصائص للقرافي ٨٣ .

(١٠٢) النجاة لابن سينا ٢١/١ .

(١٠٣) كتاب الخصائص للقرافي ٨١ .

(١٠٤) كتاب الخصائص للقرافي ٨١ .

فيما يقع فيه السلب وبأنه يقع في الأخبار<sup>(١٠٥)</sup>، ويبدو أنَّ الشيخ القرافي يُسمي (السلب المطلق) بـ (السلب الأعم) وذكر أنه السلب المستلزم جميع أفرادهِ<sup>(١٠٦)</sup>.

ويسمي والمنطقة (سلب الأعم) بـ (السلب المطلق) وهو مشهور وكثير الدوران في كتبهم، والسلب في حد ذاته هو سلب المحمول عن الموضوع أي نفي الخبر عن المبتدأ قال المنطقة : الإيجاب ( الحكم بوجود محمول لموضوع والسلب هو رفع هذه النسبة الوجودية بين شيئين)<sup>(١٠٧)</sup>، فالسلب هو الحكم برفع محمول عن موضوع ، ورفع المحمول عن الموضوع يناقشه النحويون في القضايا السالبة التي يُحمل الثاني على الأول، فإذا أردنا سلب الثاني (المحمول) عن الأول (الموضوع) نُفي بإحدى أدوات النفي ففي قولنا : (زيد جالس) حُملَ جالس (المحمول) على زيد (الموضوع) فإذا سلبنا (المحمول) عن (الموضوع) نقول (زيد ليس بجالس) ، وهذا الذي يعنيه الشيخ القرافي من السلب في أغلب المواضع التي ذكره فيها؛ ولذا فهو غالب ما يضع السلب إزاء الإثبات فهو يقول في الخصيصة التاسع عشرة ( فالمحكوم عليه بالثبوت غير المحكوم عليه بالسلب )<sup>(١٠٨)</sup> .

#### التردد بين النفي والإثبات

الذي عليه أهل المنطق والجدل أنَّ التردد بين النفي والإثبات قد يدل على الحصر ، وضابطه عندهم أنَّ ( التردد بين النفي والإثبات إنما يُستعمل في

(١٠٥) ينظر التقريب لعلم المنطق والمدخل إليه بالألفاظ

٧٤ .

(١٠٦) ينظر كتاب الخصائص للقرافي ٩٧ .

(١٠٧) الملل والنحل ١ / ٥٣٢ .

(١٠٨) كتاب الخصائص للقرافي ١٩٢ .

عليه) (١١١)، ويذكر المناطقة في التقسيم العقلي (أن يؤتى فيه عن طريق التريديد بين النفي والإثبات، كقولك: المعلوم، أمّا موجود وإمّا لا. وأمّا التقسيم الاستقرائي فالأصل فيه ألا يكون بالتريديد بين النفي والإثبات فنقول: الكلمة إمّا اسم، وإمّا فعل وإمّا حرف) (١١٢).

وعلى الرغم مما ذكرناه فإنّ الاستقراء اللغوي هو استقراء ليس كاملاً، فلا يمكن الإحاطة باللغة؛ ولهذا استدرك أصحاب المعجمات أحدهم على الآخر، وما استطاعوا الإحاطة باللغة أبداً، لكن يمكن استقراء قواعد النحو استقراءً كاملاً، ومع ذلك فإنّ النحويين يذكرون عن تقسيم اللغة أنّه عقلي ولا ينحصر في لغة دون غيرها قال ابن هشام: (قال ابن الخبّاز: و لا يختصّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأنّ الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عقليّ، و الأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات) (١١٣).

ويعترف الشيخ القراني أنّ أصحاب المنقول والمعقول اعتقدوا صحة التريديد بين النفي والإثبات دال على الحصر وأنّه دليل قاطع عليه وغيره؛ فإنّه لا واسطة بين النقيضين (١١٤).

غير أنّ المطلع على أقوال أهل المنطق في التريديد بين النفي والإثبات ودلالته على الحصر، وإنّما هو مقسم بين العقلي والاستقرائي والواضح من كلامهم والتأمل فيه يتبين أنّ الحصري فيهما ما كان استقرائياً لا عقلياً وأنّ الاستقرائي لا يحكم العقل فيه بحصر (١١٥).

(١١١) كتاب الخصائص للقراني ٦٨-٦٩.

(١١٢) آداب البحث والمناظرة ١٣.

(١١٣) شرح شذور الذهب ٣٥.

(١١٤) ينظر كتاب الخصائص للقراني ٦٧.

(١١٥) ينظر آداب البحث والمناظرة ١١-١٢.

آخر نوعي التقسيم، وهو التقسيم العقلي؛ إذ نصوا على أنّ التقسيم - بالنظر إلى طريق حصر المقسم في الأقسام - نوعان: عقلي واستقرائي، وأنّ ضابط التقسيم العقلي هو تقسيم المقسم إلى الشيء ونقيضه، كقولك: العدد إمّا زوج، وإمّا فرد والنوع الثاني هو التقسيم الاستقرائي، وهو ما لا يحكم العقل فيه بحصر (١٠٩)، غير أنّ الشيخ القراني لم يرتض هذا القول، وأنّ التريديد بين النفي والإثبات لا يدل على الحصر قال: (والذي ينبغي أن تعلمه أنّ هذا التقسيم حيث وقع، وإن كان بين النفي والإثبات فإنّه لا يدل على الحصر البتة؛ وسببه أنّ البحث فيه يؤول إلى تفسير من جهة المقسم المحاول للاستدلال يدخله المصادرة على المطلوب بغير دليل) (١١٠)؛ فبين الشيخ القراني أنّ التردد بين النفي والإثبات لا يدل على الحصر؛ لأنّ الأمر ينقصه الاطراد فهو لا يشمل الجميع فحينما نقول: زيد أمّا في البيت أو المسجد أو السوق فيمكن أن يكون في البحر فلا حصر في المسألة أبداً ولا اطراد في هذا القول مطلقاً، بل إنّ الشيخ القراني يبطل دعوى أنّ الكلمة منحصرة في قسمين قال: (وهنا أبين لك بالمثّل، فأقول: إنّ الدعوى: أنّ الكلمة منحصرة في قسمين: الفعل والحرف ليس إلا؛ لأنّ الكلمة إمّا أن تدل على الزمان بصيغتها أو لا؛ فإن دلت فهي الفعل وإلا فهي الحرف، فقد انحصرت الكلمة في قسمين وبطلت حقيقة الاسم، وهذا الفساد إنّما جاء من تفسير من قسم النفي بالحرف وحده والاقتصار

(١٠٩) آداب البحث والمناظرة ١١-١٢.

(١١٠) كتاب الخصائص للقراني ٦٨.

ولم يرتض الشيخ القرافي تقسيم الكلام على وفق ما قاله المناطقة في أنَّ التقسيم العقلي يؤتى به عن طريق الترديد بين النفي والإثبات وعلى وفق ما ذكره المناطقة فإنَّ الكلمة منحصرة في قسمين (الفعل والحرف) ليس إلا؛ لأنَّ الكلمة إمَّا أن تدل على الزمان بصيغتها أو لا؛ فإن دلت فهي الفعل، وإلا فهي الحرف، فقد انحصرت الكلمة في قسمين وبطلت حقيقة الاسم، وهنا يرد الشيخ القرافي على فساد هذا الرأي، وبيان حصر النفي بالحرف وحده قائلاً: (وهذا الفساد إنما جاء من تفسير من قسَّم النفي بالحرف وحده والاققتصار عليه، فيقال: للمستدل لم قلت: إنَّ الواقع تحت قسم النفي هو الحرف وحده، فجاز أن تدرج معه أقسام كثيرة، أو تكون التفاسير كلها باطلة، كما يقول المستدل: الكلمة إمَّا أن تأتلف منها مع مثلها كلام أو لا يأتلف؛ فإن ائتلف منها مع مثلها كلام فهي الحرف، وإن لم يأتلف منها مع مثلها كلام فلا يخلو: إمَّا أن تدل بصيغتها على أحد الأزمنة الثلاث وهي الاسم؛ أو لا وهي الفعل وهذه التفاسير كلها باطلة) (١١٦).

ويرفض المناطقة التقسيم الاستقرائي أن يتردد بين النفي والإثبات فيقولون: (الكلمة إمَّا اسم وإمَّا فعل، وإمَّا حرف) (١١٧)، ولم يمنع الشيخ القرافي إيراد الترديد بين النفي والإثبات وأشار إلى أنَّه ضروري قطعي، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى فساد التفسير فقال: (وإنما جاء الفساد من جهة التفسير، وكذلك تقول الحيوان منحصر في الإنسان والفرس؛ لأنه إمَّا أن يكون صالحاً للكر

والفر أو؛ فإن كان صالحاً لذلك فهو إنسان وإلا فهو الفرس، وهذا كله باطل من جهة الحصر ومن جهة التفسير وما سببه إلا الاعتماد على صحة التفسير بعد التقسيم، وكذلك جميع المواد التي يُفرض فيها هذا التقسيم (١١٨)، ويرد الشيخ القرافي دعوى الانحصار بأمثلة عديدة فمن الأمثلة التي ردَّ بها هذه الدعوى أمثلة الاتباع في مثل (حَسَنَ بَسَنَ) وفي اشتراط أن يكون الثاني على وزن الأول ومن ثمَّ ترد الدعوى الحصر قال: (إنَّ الحصر غير واقع حصراً لدلالة الدليل على قسم رابع، وهو ما نص عليه النحاة والأصوليون من التوابع نحو حَسَنَ بَسَنَ، وجائِعُ نَائِعُ، وشيطان ليطان، ونحو ذلك، واشتراطوا في هذا القسم المساواة في الوزن، فإن كان الأول فعل فالثاني كذلك نحو: حَسَنَ بَسَنَ، وكذلك بقيتها) (١١٩).

ومما يجدر ذكره أنَّ الترديد بين النفي والإثبات يقول به الشكوكيون والشكوكية: (نزعة مذهبية تدفع صاحبها إلى التردد بين النفي والإثبات) (١٢٠)، وأنَّ القول بالتردد بين النفي والإثبات يدفع إلى نفي دعوة عدم القول بالتردد بين النفي والإثبات، ولا يبتعد الجرجاني في كتابه التعريفات بعيداً عن قول المناطقة في الترديد بين النفي والإثبات، وعدم القول بالحصر ويسميه الشك كما يسميه المناطقة ويعرفه بأنه (الترديد بين النقيضين بلا ترجيح) (١٢١).

ولا يخرج المناطقة عن القول في اجتماع

(١١٨) كتاب الخصائص للقرافي ٧٠.

(١١٩) كتاب الخصائص للقرافي ٧٣-٧٤.

(١٢٠) المعجم الفلسفي ٨.

(١٢١) التعريفات ١٢٨.

(١١٦) كتاب الخصائص للقرافي ٦٩-٧٠.

(١١٧) آداب البحث والمناظرة ١٣.

النقيضين في التردد بين النفي والإثبات ( وهما نقيضان ولا يرتفعان أي : لا يكون لهما ثم ثالث ولا يجتمعان أي لا يكونان قسما واحدا فلا محالة أن تكون هذه القسمة ثنائية ، ليس لهما أكثر من قسمين ) (١٢٢) ، غير أن الشيخ المظفر يرى هنا أن القسمة في التردد بين النفي والإثبات لا محالة أن تكون القسمة بين شيئين اثنين وأن يدل هذا على الحصر (١٢٣) ، فالقسمة الثنائية والترديد بين النفي والإثبات ( تكون حاصرة جامعة مانعة ) (١٢٤) ، وإن كانت تلك القسمة المترددة بين النفي والإثبات يمكن تقسيمها إلى ما لا نهاية (١٢٥) .

### اسم الجنس وعلم الجنس

يعرف النحويون الجنس بقولهم : هو ( الاسم الموضوع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ) (١٢٦) ، ويوضح النحويون قولهم : ( اسم موضوع للحقيقة اي من حيث هو حالة كونه ملغى فيه وضعا اعتبار الفردية سواء أكان أفراديا كالماء والعسل ، أو جميعا : كالترك وروم فدلالته على كل من أفراده التزامية ، والفرق بينهما : أن الأفرادي منه ينتفي الواحد بنفيه ، بخلاف الجمعي منه فإن الواحد والاثنين لا ينتفيان بنفيه ) (١٢٧) ، ويقع تحت الجنس عند المناطقة أنواع كثيرة (ويوجد حده في جميعها وتتباين هي تحته بصفات يختص بها كل نوع منها دون الآخر. وذلك انك تقول: حي فيقع تحت هذه التسمية الناس والخيول والبغال والأسد وسائر الحيوانات ) (١٢٨) ،

(١٢٢) المنطق ١٣٤ .

(١٢٣) ينظر منطق المظفر ١٣٤ .

(١٢٤) منطق المظفر ١٣٤ .

(١٢٥) منطق المظفر ١٣٤ .

(١٢٦) شرح الحدود النحوية ١١٢ .

(١٢٧) شرح الحدود النحوية ١١٢ .

(١٢٨) التقريب لحد المنطق ٣١ .

فاسم الجنس يقع تحت أنواع كثيرة لا يخرج عن حد الذي يقع تحته وقد بين المناطقة حدّه فقولنا: (حي) يقع تحته كل الأحياء التي تتصف بهذه الصفة .

وينطلق الشيخ القراني من قول المناطقة في اسم الجنس مقرا أن اسم الجنس فيه اعتباران أحدهما ( ما اشتملت من مطلق الصورة الذي هو قدر مشترك بين جميع افراد ذلك الجنس ) (١٢٩) .

ويقرر المناطقة أن اسم الجنس قد تخصص أن يدخل في الماهية ولهذا يجاب عن السؤال عنه بجواب السؤال عن الماهية (١٣٠) ، ويوضح المناطقة دخول اسم الجنس في الماهية وهو تصويره في الوجود الخارجي ، ويضربون لذلك بالمثلث وتصوره في الخارج وتكونه من أضلاعه الثلاثة (١٣١) ، وينطلق الشيخ القراني في تحديد الفرق بين علم الجنس واسم الجنس وكون ، علم الجنس في تصور ماهيته ، وأنه وضع للماهية توصف الشخص ، فكذلك في تصور ما وضع له بوصف التشخيص الذهني ، ولهذا فإن زيد علم الجنس على الرغم من دخوله في ماهية الإنسان عموما ؛ لكن لما وضع وصف لهذا الشخص كان علما للجنس (١٣٢) ، ولهذا فاللفظ المعين الدال على علم الجنس ويكون موضوعا لشخص معين قد يصدق على ما لا يتناهاها ، وقد يصدق ما وضع للشخص على أفراده بوصفه أمرا كليا على صفة عدم النهاية ذلك أن ( الصورة الكائنة في الذهن

(١٢٩) كتاب الخصائص للقراني ١٦٩ .

(١٣٠) ينظر معيار العلم في فن المنطق ١٠١ .

(١٣١) ينظر معيار العلم ١٠١ .

هي مجردة من الأشخاص ، فإننا إذا جردنا زيدا عن مشخصاته لم يبق إلا مفهوم الإنسان ... وكذلك إذا جردت جميع أشخاص نوع أو جنس لم يبق منها كلها بعد التجريد إلا صورة واحدة، فذلك الصورة الحاصلة في الذهن من مفهوم الأسد هي مجردة من جميع أشخاصه ، وكل مجرد من أشخاصه هو كائن في تلك الأشخاص قبل التجريد ( ١٣٣ ) ، فكلمة زيد وضعت لوصف الشخص واسم الجنس الداخل فيها ، فلفظ زيد وضع من جهة العموم لا من جهة الخصوص ؛ فهنا يحدد الشيخ القراني الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص فيقول : ( ويكون الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص أن علم الجنس وضع للماهية بوصف الشخص الذهني ، وعلم الشخص وضع للماهية بوصف الشخص الخارجي ) ( ١٣٤ ) .

#### الحركة في الأفعال الدالة على المصادر :

للمناطق كلام طويل ملاً كتبهم عن الحركة في المتحرك وتقسيماتها ، وملخص كلامهم أن ( كل جسم متحرك بالذات ، وكل جسم متحرك بالذات فحركته إما طبيعية أو إرادية أو قسرية؛ لأن مبدء الحركة إما خارج المتحرك ممتاز عنه في الوضع والإشارة أو لا ) ( ١٣٥ ) ، ومن هذا المبدأ انطلق الشيخ القراني في حكمه على الأفعال ومخالفته النحويين في القول إن الأفعال لها معان في غيرها وليس فقط في نفسها فهو قد اعتمد على حركة الفاعل الموجودة في مصادر تلك الأفعال قال : ( فالفعل يدل على معنى في غيره ؛ لأنه يدل

على المصدر والمصدر حركة الفاعل ، والحركة في المتحرك ، وذلك عام في الأفعال الدالة على المصادر ) ( ١٣٦ ) ، فالشيخ القراني ينطلق من حكم المناطق على أن الحركة تكون في المتحرك وكلام المناطق واسع في هذا الباب ، فهم يقسمون الحركة إلى نوعين ( الحركة القسرية ، والثاني لا يخلو من أن يكون له شعور بما يصدر عنه الحركة أو لا ، والأول الحركة الإرادية ، والثاني الطبيعية ) ( ١٣٧ ) ، غير أن منهم من أنكر وقوع الحركة من بسيط ، فما كان بسيطاً لا تقع منه و ( ولا يحدث عنه شيء فضلاً عن حوادث مختلفة ويعلمون أن المتغيرات لا تصدر عن بسيط البتة ) ( ١٣٨ ) .

والناظر إلى قول الشيخ القراني يفهم منه تحول المصدر إلى حدث فالفعل (ضرب) مصدره (ضرباً) والمصادر في اللغة العربية ( صيغ اسمية تدل على الحدث ) غير مرتبط بزمن والأحداث هنا أفعال، وهذا الفعل يحتاج إلى فاعل كي يحدث ذلك الحدث من هنا ينطلق الشيخ القراني في نظريته المنطقية إلى أن ( المصدر حركة للفعل والحركة للمتحرك ) ( ١٣٩ ) ، ولا يظهر معنى الضرب إلا في السياق ؛ ولهذا قال الشيخ القراني : ( الفعل يدل على معنى في غيره ) ( ١٤٠ ) ، وما قيل عن معنى الفعل في غيره صرح به غير واحد من العلماء ، فقد أشار (الحلبي ت ٦٩٨ هـ ) إلى أن ما يفهم من الفعل في حال الأفراد هو عين ما يفهم في حال

الأهواء للإمام أبي حامد الغزالي ٦٥ .

( ١٣٦ ) كتاب الخصائص للقراني ١١١ .

( ١٣٧ ) تلخيص كتاب تهافت الحكماء ٦٥ .

( ١٣٨ ) الرد على المنطقيين ٥٢٥ .

( ١٣٩ ) كتاب الخصائص للقراني ١١٧ .

( ١٣٢ ) ينظر كتاب الخصائص للقراني ١٦٩ .

( ١٣٣ ) كتاب الخصائص للقراني ١٧٠-١٧١ .

( ١٣٤ ) كتاب الخصائص للقراني ١٧٠ .

( ١٣٥ ) تلخيص كتاب تهافت الحكماء في رد مذاهب أهل

التركيب<sup>(١٤١)</sup>، فالفعل له معنى في نفسه وغيره .  
ولعل ما قاله الشيخ القرافي لا يمكن أن نسلم  
بصحته ، فالقول بالحركة في المصادر يمكن  
أن نسميها الحركة الطبيعية التي أشار إليها  
المناطق<sup>(١٤٢)</sup> ، فالضرب هو اسم للحدث لا  
لحركته ، وتلك الحركة هي الحركة الطبيعية  
المسماة بالضرب ، فالضرب إذا مسمى للحركة  
الطبيعية

### الخاتمة :

عول الشيخ القرافي في كتابه الخصائص للقرافي  
على القواعد العامة للفكر المنطقي ؛ ليوضح  
خصائص نحوية تبناها هو ودافع عنها، عامدا إلى  
تخطئة النحويين استنادا إلى تلك القواعد المنطقية،  
ويتضح من ذلك كله سيطرة الفكر النحوي  
الممزوج بالنزعة المنطقية على علماء هذه الحقبة،  
حتى ما فتأت تظهر كلما سنحت لها الفرصة ،  
فظهرت جلية واضحة في كتبهم الأصولية ، ثم  
النحوية التي كانت انعكاسا واضحا للتأليف  
الأصولي ، ففتحت كتب الأصول بمقدمات منطقية  
وبعض المقدمات النحو الممزوج بالمنطق ، ولا  
عجب أن نجد كتب الشيخ القرافي الأصولية لا تخلو  
من تلك المقدمات لينسحب ذلك الى كتبه النحوية  
حتى ليمتزج في كتابه الخصائص النحو بالمنطق  
فتتضح فيه النزعة المنطقية في مناقشات المسائل  
النحوية ، ففي خصائصه التي عقده لمسائل نحوية  
ناقشها في كتابه ، ينزع الشيخ القرافي نحو المنطق ،  
فوجدته يتناقش النحويين من منطلق منطقي

(١٤٠) كتاب الخصائص للقرافي ١١٧ .

(١٤١) ينظر شرح التقريب ١ / ١٢٢ - ١٢٣

بحث ، ويستعين بألفاظ المناطق ومصطلحاتهم  
فقد عاب على النحويين ذهابهم إلى أن الفعل دال  
على الزمان بالتضمن منطلقا من متبنى المناطق  
في مطابقة المعنى الموضوع له اللفظ ، ثم أشغل  
نفسه في تأويلات المناطق وتعبيراتهم ، على أننا لا  
نعدم رفضا منه لمتبنى المناطق فقط رفض رأي  
المناطق القائل أن التردد بين النفي والإثبات دال  
على الحصر ، فرد عليهم هذه الدعوى من واقعهم،  
وترددت عنده القضية المنطقية في أكثر من  
موضع ، واستعان بالقضية الكاذبة في رد دعوى  
النحويين أن الحرف لا يخبر به ولا عنه ، كما  
استعان بالسلب في رد هذه الدعوى مبينا أنه قصد  
بالسلب المطلق ، كما وافق المناطق في عدم اجتماع  
النقيضين ، وأن الأمر يتطلب اختلاف القضيتين ،  
وأثبت الشيخ القرافي أن المصادر دالة على الحدث ؛  
لأن المصادر حركة الفاعل ، وأن الحركة للمتحرك  
متبنيا في ذلك دعوى المناطق في إثبات الحركة  
للمتحرك ، ورأيناه في تعريف المركب بتعريف  
المناطق ما دل جزء لفظه على جزء معناه ، كما  
أنه فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس متخذنا من  
متبنى المناطق منطلقا له ، واقتنع الشيخ القرافي  
بمسوغات المناطق بالأخبار بجزء المبتدأ ... وبهذا  
فقط كانت النزعة المنطقية واضحة جلية في كتاب  
الخصائص ، وأغلب ظني أن الشيخ القرافي قد  
استطاع أن ينتفع منها في إثبات ما أراد في كتابه .

### ثبت المصادر

- آداب البحث والمناظرة - محمد الأمين الشنقيطي ( ت  
١٣٩٢هـ ) - مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، د . ت
- الاحتجاج العقلي في النحو العربي - الدكتور محمد  
جواد محمد سعيد الطريحي - ط ١ - دار الكتب العراقية

- بغداد - دار صادر - بيروت ١٤٣٥ / ٢٠١٤ م
- الاشارات والتنبيهات - أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت ٤٢٨هـ) - تح: الدكتور سليمان دنيا - دار المعارف - مصر - ١٣٩١-١٩٧١ م
- الأصول في النحو - أبو بكر بن سراج (ت ٣١٦هـ) - تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي - ط ٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م
- الاقتراح في علم أصول النحو - جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - قدم له وضبطه وشرحه الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم - جروس بروس - ١٩٨٨ م
- أنباه الرواة على أنباء النحاة - علي بن عيسى القفطي (ت ٦٤٦هـ) - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٣٦٩هـ، ١٩٩٠ م
- الإيضاح العضدي - أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) - تح: الدكتور حسن شاذلي فرهود - ط ١ - كلية الآداب - جامعة الرياض - ١٣٨٩ / ١٩٦٩ م
- التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع - تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام (ت ٧٢٨هـ) - تح: د. محمد بن عودة السعوي - ط ٦ - مكتبة العبيكان - الرياض - ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية - أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ) - تح: إحسان عباس - ط ١ - دار مكتبة الحياة - بيروت
- تلخيص كتاب تهافت الحكماء في رد مذاهب أهل الأهواء للإمام أبي حامد الغزالي - محمد أمين الاسكدرالي (ت ١٧٣٦هـ) - تح: محمد عبد القادر شاهين - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ت.
- التوطئة - ابو علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) - تح: د. يوسف أحمد مطوع - جامعة الكويت - ١٩٨١ م
- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع - حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت: ١٢٥٠هـ) - دار الكتب العلمية - د ، ت
- خلاصة المنطق - الدكتور عبد الهادي الفضلي - ط ١ - مؤسسة مسلم بن عقيل - النجف الأشرف - العراق - ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧ م
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب - إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت ٧٩٩هـ) - تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور - دار التراث للطبع والنشر - القاهرة - د. ت
- الرد على المنطقيين - تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام (ت ٧٢٨هـ) - دار المعرفة - بيروت / لبنان - د. ت
- شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهری، زين الدين المصري، (ت ٩٠٥هـ) - ط ١ - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح كتاب الحدود في النحو - عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي - تح: المتولي رمضان أحمد الدميري - ط ١ - سنة النشر: ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) - تح: عبد الغني الدقر - الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - د. ت .
- شرح الكوكب المنير - محمد بن أحمد الفتوح ابن النجار - (ت ٩٧٢هـ) - تح: د. محمد الزيجلي و د. نزيه حماد - جامعة أم القرى - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧ م .
- شرح المفصل - ابن يعيش ابن علي (ت ٦٤٣هـ) - عالم الكتب - بيروت - د. ت .
- كتاب الحروف - أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ) - تح: د. محسن مهدي - المطبعة الكاثوليكية - لبنان - ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠ م
- كتاب الخصائص - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أدریس القرافي المالكي (ت ٦٨٢هـ) - تح: د. طه محسن و د. كيان أحمد حازم - ط ١ - دار المدار الإسلامي - بيروت / لبنان - ٢٠١٣ م
- كتاب سيبويه - عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) - تح: عبد

- السلام محمد هارون ط ٣ - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب التعريفات - علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) - ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر - ط ١ - دار الكتب العلمية بيروت / لبنان - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم - محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) - تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم - د. علي دحروج - نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي - الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني - ط ١ - بيروت - ١٩٩٦ م.
- لمع الأدلة في أصول النحو - أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) - تح: سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية - ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م
- المختصر في علم المنطق - محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت ٨٠٣هـ) - ط ١ - دار الكتاب الحديث - ٢٠١٩ م
- المدخل إلى علم المنطق - عزمي طه السيد أحمد - ط ١ - عالم الكتب الحديث للطباعة للنشر والتوزيع - أربد - ٢٠١٥ م
- المسائل السلفية في النحو - ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) - تح: حاتم صالح العراقي - ط ١ - دار الرسالة - بيروت - ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م
- معجم الأدوات النحوية والصرفية - حسن سرحان - ط ١ - دار الإيمان - المنصورة - د، ت
- المعجم الفلسفي - مجمع اللغة العربية - جمهورية مصر العربية - القاهرة - ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م
- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية بالقاهر - (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) - دار الدعوة - د، ت
- معيان العلم في فن المنطق - أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) - تح: سليمان الدنيا - ط ٢ - سلسلة ذخائر
- العرب (٣٢) - دار المعارف - مصر - ١٩٧٩ م، ١٩٦٠ - المقابسات - أبو حيان التوحيدي (ت ٤١٤ هـ) حقق وقدم له توفيق حسن - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩٠ / ١٩٧٠
- مقاييس اللغة - أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ) - تح: عبد السلام محمد هارون - ط ٢ - دار الجيل - بيروت / لبنان ١٤٢٠ / ١٩٩٠ م
- المقرر بشرح منطق المظفر - السيد رائد الحيدري - ط ٢ - مطبعة سليمان زادة - منشورات ذوي القربى - قم - ١٣٨٥ هـ
- الملل والنحل - محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) - تح: محمد سعيد الكيلاني - دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٤ هـ
- المكون المنطقي في الدلالة عند العرب - الحسن الهلالي - ط ١ - دار الكتاب الجديد المتحدة - بيروت / لبنان - ٢٠١٧ هـ
- المنطق - العلامة محمد رضا المظفر - ط ١١ - مطبعة سرور - الناشر اسماعيليان - إيران - ١٤٢٥ هـ ق / ١٣٨٣ هـ ش
- المواقف - عضد الدين بن عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٠٠ أو ٧٠١ هـ) - تح: عبد الرحمن عميرة - ط ١ - دار الجيل - بيروت ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م
- النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعة الإلهية - الشيخ الرئيس أبو علي الحسين ابن سينا - طبع على نفقة محيي الدين صبري الكردي - ط ٢ - ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م
- نفائس الأصول في شرح المحصول في علم الأصول - شهاب الدين أبو العباس أحمد ابن إدريس المعروف بالقرافي (٦٨٢ هـ) - ط ٣ - تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض - المكتبة العصرية - صيدا / بيروت
- الهوامل والشوامل سؤالات أبي حيان التوحيد لأبي علي مسكويه - أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه (ت ٤٢١ هـ) - تح: سيد كسروي - ط ١ - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م